في هجوم نفذته طائرة بدون طيار

باكستان: «طالبان» تخسر ولي الرحمن.. والحكومة تنتقد

بيشاور – «وكالات»: قال ثلاثة مسؤولين أمنيين إن ولي الرحمن الرجل الثاني في حركة طالبان الباكستانية قتل في هجوم بطائرة أمريكية بلا طيار في منطقة وزيرستان الشمالية امس فيما ستعد ضربة كبيرة في المعركة ضد المتشددين.

وكان مسؤول كبير في الجيش في منطقة وزيرستان الجنوبية القبلية معقل حركة طالبان الباكستانية صرح في ديسمبر بانه كان من المقرر أن يحل ولي الرحمن محل حكيم الله محسود كقائد للحركة.

ويصعب التأكد من ضحايا الهجمات بطائرات بلا طيار، ويجب أن يحصل الصحفيون الأجانب على تصريح من الجيش لزيارة المناطق القبلية على الحدود الأفغانية.

وكثيرا ما يغلق مقاتلو طالبان الأماكن التي تتعرض لهجمات بطائرات بلا طيار على الفور حتى لا يتمكن الصحفيون الباكستانيون من رؤية الضحايا.

من جانبها انتقدت الحكومة الباكستانية الهجوم الذي تسبب في مقتل سبعة أشخاص وإصابة أربعة آخرين بجراح في قرية شاشما بمنطقة ميرانشاه شمال وزيرستان الباكستانية صباح الامس.

واستهجن مسؤول في الخارجية الباكستانية الهجوم، وقال إن «أي هجوم بطائرة من دون طيار يضر بسلامة أراضي باكستان وسيادتها ونحن نستهجنه».

وذكر مسؤولون محليون أن الطائرة أطلقت صاروخين أصابا منزلا في قرية شاشما التي تبعد ثلاثة كيلومترات إلى الشرق من مدينة ميرانشاه..

يأتي هذا التطور الجديد أياما قليلة بعد تأكيد إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما أنها وضعت خطة جديدة تنظم هجمات الطائرات من دون طيار، وهو الأمر الذي لاقى استحسانا، وصف بالحذر، من طرف الحكومة الباكستانية.

وكان رئيس الوزراء المنتخب حديثا نواز شريف قد أكد بداية شهر مايو الجاري أن هجمات الطائرات من دون طيار الأمريكية تعتبر «تحديا حقيقيا» للسيادة الباكستانية، مضيفا «مؤكد أننا سنجلس مع أصدقائنا الأمريكيين لمناقشة هذا الموضوع لاحقا».

وسبق للمقرر الأممي الخاص لحقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب بن إمرسون أن نقل عن الخارجية الباكستانية بداية السنة الجارية قولها إنها سجلت نحو 330 هجمة لطائرات من دون طيار منذ 2004 تسببت في مقتل نحو 2200 شخص، بينهم ما لا يقل عن 400 مدني، نصفهم ينظر إليهم على أنهم غير محاربين.

ونالت منطقة وزيرستان على الحدود الأفغانية حصة الأسد من تلك الهجمات حيث تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أنها منطقة حليفة للقاعدة وطالبان.

■ «الخارجية»: الهجمات الأمريكية تضر بسلامة أراضينا وسيادتنا

ولي الرحمن

الصين تبدأ أولى مناوراتها العسكرية.. الرقمية

بكين – «وكالات»: تبدأ الصين الأسبوع المقبل إجراء أول مناورات عسكرية باستخدام التكنولوجيا الرقمية، في وقت يتزايد فيه القلق في واشنطن بشأن هجمات قرصنة معلومات مصدرها الصين.

وجاء في تقرير موجز نشرته وكالة أنباء شينخوا الرسمية أن المناورات التي ستجرى في منطقة منغوليا الداخلية بشمال البلاد ستختبر تشكيلات جديدة من القوات المقاتلة بما في ذلك وحدات تستخدم التكنولوجيا الرقمية في ظل جهود للتكيف مع حرب المعلومات.

وستكون هذه هي المرة الأولى التي يركز فيها جيش التحرير الشعبي على القوات المقاتلة بما في ذلك الوحدات الرقمية ووحدات العمليات الخاصة وسلاح الطيران وقوات مكافحة القرصنة الإلكترونية، كما أشار التقرير.

ومن المقرر أن يبحث الرئيس الأمريكي باراك أوباما مع نظيره الصيني شي جين بينغ القرصنة المعلوماتية خلال لقائهما في ولاية كاليفورنيا الأسبوع المقبل، في وقت يزداد فيه القلق على نحو متزايد بواشنطن من القرصنة الصينية داخل شبكات الجيش الأمريكي.

وكانت وزارة الدفاع الأمريكية عبرت عن قلقها في تقرير إلى الكونغرس في وقت سابق من هذا الشهر من تنامي عمليات القرصنة المعلوماتية متهمة الصين بالتجسس الإلكتروني لتحديث جيشها، وذكرت أن حكومة الولايات المتحدة ظلت هدفا للقرصنة التي رجحت أن يكون مصدرها مباشرة الحكومة الصينية وجيش التحرير الشعبي.

من جهة أخرى قال مسؤولون في البنتاغون إن قراصنة معلوماتية صينيين نجحوا في اختراق تصاميم أكثر من عشرة نظم أسلحة أمريكية رئيسية.

وقال هؤلاء المسؤولون إن هذه العمليات تندرج في إطار حملة تجسس صينية واسعة ضد صناعات الدفاع ووكالات الحكومة الأمريكية، مؤكدين معلومات نشرتها صحيفة واشنطن بوست.

وبحسب هيئة «ديفنس سايبر بورد» الاستشارية التي تضم خبراء من المجتمع المدني والإدارة، فإن الأنظمة التي تعرضت للقرصنة كانت تتضمن خططا لعشرات أنظمة التسلح الأساسية في الجيش الأمريكي.

والتقرير الذي رفع إلى البنتاغون لا يتهم رسميا الصين بسرقة هذه الخطط لكنه يفسر التحذيرات الأخيرة التي وجهتها واشنطن لبكين.

وقال المتحدث باسم البنتاغون جورج ليتل في بيان إن أنظمة التسلح الأمريكية ما زالت محل ثقة، مشيرا إلى أن أعمال القرصنة هذه لم تؤثر «إطلاقا على القدرات» العسكرية الأمريكية.

وأضاف أن البنتاغون يأخذ على محمل الجد تهديدات التجسس والأمن المعلوماتي و«لهذا السبب اتخذنا سلسلة إجراءات لزيادة الأموال المخصصة لتعزيز سلامة شبكاتنا والتعاون مع الصناعيين في مجال الدفاع».

أفغانستان: هجوم انتحاري نادر على «بانجشير»

بانجشير – «وكالات»: قتل مفجرون انتحاريون من طالبان بعضهم يرتدي زي الشرطة امس ضابط شرطة في هجوم نادر على مجمع حاكم اقليمي في وادي بانجشير المعادي بقوة للحركة الاسلامية المتشددة في مؤشر على اتساع نطاق نفوذها.

وهجوم الامس هو الاول من نوعه في بانجشير منذ هجوم وقع في اكتوبر عام 2001. وكان وادي بانجشير من المناطق المهمة المؤيدة للقوات المناهضة لطالبان التي أطاحت بحكومتها الاسلامية في اواخر ذلك العام.

وقال صديق صديقي المتحدث باسم وزارة الداخلية الافغانية ان مهاجمين فجرا نفسيهما عند بوابة المجمع المحصن في هجوم وقع قبل الفجر أعقبته معركة بالرصاص استمرت نصف ساعة قتل خلالها بالرصاص ثلاثة متشددين آخرين.

وتمكن مهاجم سادس من الفرار من المجمع والوصول الى قرية قريبة. ثم فجر السترة الناسفة التي كان يرتديها حين عثرت الشرطة عليه بعد عدة ساعات.

وأعلن ذبيح الله مجاهد المتحدث باسم طالبان مسؤولية الحركة عن الهجوم.

وقال مراسل من رويترز شاهد جثث المهاجمين قرب مجمع الحاكم الاقليمي انهم كانوا يرتدون زي الشرطة.

فرنسا: دوافع دينية وراء الاعتداء على الجندي

باريس – «وكالات»: قال ممثل الادعاء الفرنسي في قضية المشتبه به الذي قبض عليه بعد طعن جندي فرنسي قرب باريس مطلع الأسبوع، إن الأدلة التي جمعتها السلطات تشير إلى أن المشتبه به – الذي اعتنق الإسلام – كان يتصرف بدافع من معتقداته الدينية.

وأوضح ممثل الادعاء فرانسوا مولان في مؤتمر صحافي أن المشتبه به شوهد في تسجيل فيديو التقطته كاميرا مراقبة وهو «يردد دعاء إسلاميا» قبل الهجوم، الذي وقع بعد ثلاثة أيام من قتل جندي بريطاني في شوارع لندن في 22 مايو.

وأضاف مولان «هذا يقودنا إلى الاعتقاد بانه كان يتصرف بناء على معتقدات دينية، وأنه كان عازما – كما يبدو – على القتل».

وأعلن المدعي أن الشاب الذي قبض عليه امس في ضواحي باريس – والبالغ 21 عاما ويدعى ألكسندر – اعترف بأنه هو من اعتدى على الجندي الفرنسي، وبانه فعل ذلك بناء على «قناعات دينية».

وقال وزير الداخلية الفرنسي مانويل فالس إن المشتبه به اعتقل صباح الأمس في منطقة إيفلين الواقعة على بعد 45 كيلومترا جنوب غربي باريس.

وأضاف الوزير أن الشرطة تتبعت المشتبه به الذي وصفه «بالخطير» واعتقلته بفضل بعض الأدلة التي عثر عليها في موقع الحادث.

تتمات

المحمد يولم

وكان سموه قد قام خلال الأسابيع الماضية بزيارات إلى عدد كبير من دواوين القبائل، استقبل سموه خلالها بحفاوة كبيرة، وتبادل مع شيوخ وأبناء القبائل الأحاديث الودية.

توجه لإعادة

إلى التقاعد، للإطاحة بعدد من قياديي النفط المعروفين بانهم من أصحاب الكفاءات الكبيرة والخبرات التي لا يجوز الاستغناء عنها، برغم أنه لاتنطبق عليهم شروط الإحالة التي اعتمدها مجلس الوزراء، حيث لم يكملوا 30 عاما، ووجودهم في مواقعهم يشكل إضافة كبيرة ومهمة للعمل في القطاع النفطي، ورغبة القيادة السياسية في تطوير هذا القطاع وتكويته، مؤكدة أن هذا الهدف لا يمكن أن يتم إلا بالحفاظ على الكوادر الكويتية النشطة والجادة والتي أثبتت قدرتها الكبيرة على العطاء وخدمة بلدها في واحد من أهم القطاعات الاقتصادية الحيوة والإستراتيجية.

أضافت أن هناك استياء كبيرا في دوائر صنع القرار مما فعله وزير النفط السابق، وإصرارا على استدراك ما حدث ومعاجة آثاره وتداعياته، لافتة إلى أن أول خطوة في هذا الاتجاه هي إعادة قياديي النفط الذين تعرضوا للظلم الإداري إلى مواقعهم، وإلغاء قرارات حسين بالاستغناء عنهم، وهي القرارات التي وصفتها المصادر ذاتها بأنها «خلطت الحابل بالنابل»، ولم تلتزم بالقواعد والمعايير الصحيحة المعمول بها في التعيينات والترقيات وإنهاء خدمات موظفي الدولة.

ولفتت المصادر أيضا إلى أنه مما يزيد من فداحة قرارات وزير النفط السابق أنه اتخذها وهو مستقيل، مما يعرض جميع قراراته التي صدرت خلال الفترة للبطلان.

في سياق متصل وصف النائب عبدالله التميمي الوزير المستقيل هاني حسين بأنه «يعاني من مشكلة انه يعز عليه ان يترك القطاع النفطي دون ان تكون له يد فيه»، وطالب بـ«وقف قراراته الاخيرة، لانها خارجة على مصلحة القطاع النفطي، متسائلا: هل من المعقول اعادة أناس تقاعدت في بيوتها سنين ويقول دماء جديدة»؟

وقال التميمي: «إن هذا التحرك فيه نفس مقيت ولابد من ايقاف قراراته، فقد اقال أناسا حريصين على المال العام كانوا يعارضونه في المناقصات وأخرج الشرفاء الذين كانوا يعملون لمصلحة الكويت بجرة قلم»، معتبرا أن «قرارات هاني حسين غير قانونية ويجب وقفها، ولا يعتقد انه بهذه التعيينات طوى ملفاته الفاسدة في القطاع النفطي».

أضاف: «الان هاني حسين مستقيل لكن له قوة ثابته في القطاع النفطي، ويجب على مجلس الامة ان يصدر قرارات توقف قرارات الوزير السابق غير المؤهل أو المخول بهذا الشيء».

بدوره حذر النائب د.يوسف الزلزلة من الانتكاسات السلبية لقرارات هاني حسين، قائلا: «نحن في دولة مؤسسات وقانون، وكان من المفترض الا يقدم وزير النفط المستقيل هاني حسين على قرارات تعيينات واقالات، فهل يعقل انه قبل ان يخرج من الوزارة يعين مجموعة كبيرة بهذا الاسلوب»؟.

وأوضح الزلزلة انه: «تجب محاسبة الحكومة كاملة المسؤولية، لان الوزير لم يقدم على هذا الفعل إلا بمباركة الحكومة، ويجب ان يكون هناك ايقاف لجميع القرارات ويتم رد القيادات التي تم اقصاؤها»، لافتا كذلك إلى أنه ينبغي «ان توقف التعيينات في جميع المناصب القيادية في مختلف مؤسسات الدولة الى ما بعد صدور حكم المحكمة الدستورية».

أضاف: «لا يجوز الاستمرار في ما اتخذه الاخ هاني حسين من قرارات وعلى وزير النفط بالوكالة مصطفى الشمالي ان يعدل هذا الامر، ويجب ايقاف جميع قرارات مجلس الوزراء بإيقاف خروج من مضى عليه 30 عاما، خاصة وانه لم يتبق في عمر مجلس الوزراء الحالي سوى 3 اسابيع».

تشجيع الاستثمار

ونصت مواد الاقتراح وفق تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية على أن تمنح معاشات استثنائية للكويتيين من أصحاب المعاشات التقاعدية المستحقة حتى 31 ديسمبر 2013 من العسكريين الذين انتهت خدماتهم اعتبارا من 26 فبراير 1991 من شاغلي رتبة نقيب فما دون من رجال الجيش والقوات المسلحة.

وشملت المواد أيضا أعضاء قوة الشرطة ومتطوعي الحرس الوطني وكذلك رجال الاطفاء ممن انتهت خدماتهم اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم «37 لسنة 2002» ويسري حكم هذه المادة على المستحقين من أصحاب المعاشات التقاعدية المشار اليهم.

وذكرت أن المعاشات الاستثنائية المنصوص عليها في المادة الاولى تكون 400 دينار كويتي شهريا لشاغلي رتب ملازم وملازم أول ونقيب، و300 دينار شهريا لشاغلي الرتب الادنى ممن بلغت مدة خدمتهم الفعلية 25 سنة على الاقل، ويستثنى من ذلك حالات انتهاء الخدمة بالوفاة أو التسريح لاسباب صحية، و250 دينارا شهريا لمن تقل مدة خدمته عن 25 سنة.

وأحال المجلس الى الحكومة أيضا مشروع قانون في شأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت بعد الموافقة عليه بأغلبية الحضور في مداولته الثانية.

ونصت مواد المشروع على طريقة تشكيل مجلس ادارة الهيئة، بحيث يكون برئاسة الوزير وعضوية ثلاثة اعضاء متفرغين بشؤون الهيئة، يتولى مجلس الوزراء تعيينهم بناء على اقتراح من الوزير المختص، ويحدد القرار من بينهم نائبا للرئيس ويتولى صلاحيات الرئيس في حال غيابه، وثلاثة اعضاء ممثلين لوزارات وجهات حكومية ذات صلة بنشاط الهيئة، يصدر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء وبناء على اقتراح الوزير المختص على ألا تقل درجتهم عن وكيل وزارة مساعد او ما يعادلها.

كما نصت مواد المشروع على قواعد لمنع تضارب المصالح في ادارة شؤون الهيئة فيما حددت حالات الاستثمار الخاضعة لأحكام هذا القانون بحيث تكون من خلال كيان استثماري.

ووضعت كذلك اجراءات الترخيص وشروطه، موضحة ان قرار البت في طلب الترخيص يجب ان يتم خلال 30 يوما من تاريخ تقديمه مستوفيا كل البيانات والمستندات والاشتراطات التي تحددها الهيئة.

وأحال مجلس الامة الى الحكومة مشروع القانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم «24 لسنة 1979» في شأن الجمعيات التعاونية بعد مناقشته والتصويت عليه في مداولتيه الاولى والثانية.

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون بموافقة 38 عضوا من أصل الحضور وعددهم 45 عضوا فيما رفضه سبعة أعضاء.

وأحال المجلس الامة الى الحكومة أيضا مشروع قانون بشأن تعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم «10 لسنة 1979» في شأن الاشراف على الاتجار في السلع وتحديد أسعار بعضها بعد الموافقة عليه في مداولته الثانية.

وكان المجلس وافق على مشروع القانون المذكور في مداولته الاولى في جلسته بتاريخ الاول من مايو الحالي.

ووفقا لما جاء في المذكرة الايضاحية للقانون فإن تعديل بعض احكام القانون رقم «10 لسنة 1979» جاء حرصا من الحكومة ممثلة بوزارة التجارة والصناعة على حسن تنظيم العمل التجاري في البلاد وحماية للاقتصاد الوطني ورعاية مصالح جميع ذوي الشأن من تجار ومستهلكين وغيرهم من خلال وضع تشريعات تحقق مثل هذا التنظيم وتوفر الحماية القانونية للمصلحة العامة ومصالح المعنيين بالنشاط التجاري والمستهلكين.

ونصت التعديلات على معاقبة مخالف احكام هذا القانون بعقوبات تتناسب والجرم المرتكب وهي عقوبات اصلية وتبعية وتكميلية يراد منها ردع مرتكبي الجرم وزجر غيره حفاظا على الامن الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

الحجرف: برنامج

تطوير التعليم على أرض الواقع، جاءت هذه التصريحات خلال ورشة عمل نظمتها جمعية المهندسين الكويتية مساء امس الأول بمقر الجمعية، وشارك فيها النائب عادل الخرافي ورئيس وأعضاء مجلس ادارة الجمعية وعدد من مسؤولي الوزارة في مقدمتهم الوكيلة مريم الوتيد، ومدير مركز تطوير التعليم الدكتور رضا الخياط، ومدير مركز المعلومات الدكتور خالد الرشيد.

وقال الوزير الحجرف: إن اختيار الوزارة جمعيات النفع العام لعرض ومناقشة «الاطار المرجعي التنفيذي لبرنامج وزارة التربية نحو تطوير المنظومة التعليمية في الكويت»، نابع من قناعة أساسية بضرورة اشراك أهل الميدان في عملية تطوير التعليم، وهم الأقرب والأقدر على تبني وتقييم هذا البرنامج على أرض الواقع، مضيفا أن ورش عمل أخرى ستعقد لمناقشة هذه الاستراتيجية وضمان استمرارية تنفيذها من خلال آليات يمكن لأي من يتولى العمل في الوزارة المضي بها.

وأوضح الحجرف أنه ورغم قيادة الوزارة للملف التعليمي، إلا أنه يعنينا جميعا ولهذا فإن الوزارة تعمل جاهدة لخلق شراكة مجتمعية للارتقاء بالتعليم، فالشراكة حقيقية بين الأسرة والمؤسسة التعليمية التي تتولى الأبناء صباحا بينما يكون مع اسرهم في الفترة المتبقية من اليوم، هذا بالإضافة الى هدفنا في اطلاع الرأي العام دائما على ما نقوم به من اجل الارتقاء بعملية التعليم.

وأشار الحجرف الى أن «الاطار المرجعي التنفيذي لبرنامج وزارة التربية نحو تطوير المنظومة التعليمية في الكويت» هو خلاصة جهود العاملين في الوزارة وفي مقدمتهم فريق العمل المشرف وأنهم عملوا عليه منذ 3 سنوات وقبل توليه الوزارة، وهو جهد لهم يجب أن يشكروا عليه، مضيفا انه تم وضع جدول زمني لإنجاز كل مرحلة من مراحل هذا البرنامج، وكذلك تقييمها وتفعيلها وضمان استمرارية التنفيذ من خلال آلية لا ترتبط باشخاص بل بعمل مؤسسي سيمضي قدما إن شاء الله بمتابعة المعنيين في الوزارة أيا كانت الفترة التي يتولون فيها مهام عملهم.

ودافع الوزير عن اتهام الوزارة بأنها تعمل وفقاً لمبدأ التجريب والصح والخطأ، ونحن نعرف دوافع من يسوقون هذا الاتهام للوزارة، ونقول إن هذا الاطار المرجعي بدحض هذه المزاعم ولهذا علينا اطلاع كل شرائح المجتمع ومؤسساته ومكوناته عليه وعلى تفاصيله وبرامجه الزمنية، وكذلك مراقبة تنفيذه، مشيرا الى المرجعيات التي يتضمنها هذا الاطار المرجعي وأهمها الدستور والخطة الانمائية للدولة 2035، تحويل الكويت الى مركز مالي واقتصادي عالمي، استراتيجية التعليم 2005 – 2025، خطابات سمو الأمير، المؤتمر الوطني للتعليم وتوصياته، الوثيقة الأساسية للمرحلة الثانوية، الابتدائية والمتوسطة، واطار تطوير المناهج.

«الصحة» للمواطنين

تصريح لـ«كونا» أمس ان كثيرا من المعلومات التي تنشر عن هذا المرض تكون غير دقيقة مضيفا ان هاجس الخوف لدى البعض من الإصابة بالفيروس بعد ظهور حالات إصابة في الدول المجاورة غير مبرر.

وأكد أن وزارة الصحة اتخذت جملة تدابير احترازية مشددة منها إعلان حالة الطوارئ في المستشفيات وعزل أي مشتبه به الى جانب فحص ذويه لافتا الى ان الوزارة أصدرت تعميما إلى جميع الجهات العلاجية والوقائية بضرورة إبلاغها بالحالات المشتبه في إصابتها بالفيروس.

واوضح أن من تلك التدابير أيضا إصدار الوزارة تعميما إلى جميع منافذ الكويت الحدودية بضرورة التبليغ عن الحالات المشتبه بها وفقا لما ورد من منظمة الصحة العالمية الى جانب توعية المسافرين بكيفية الوقاية من أمراض الالتهابات التنفسية الحادة وذلك بالتنسيق مع إدارة الطيران المدني.

واضاف انه تم تشكيل لجنة فنية لمكافحة هذا الفيروس لافتا الى انه يجري حاليا إعداد رسائل نصية لإرسالها الى الهواتف النقالة بهدف التوعية بطرق الوقاية من هذا المرض وكيفية التعامل معه.

ودعا الصالح المواطنين والمقيمين الى مراجعة الطبيب في حال الإصابة بأي عدوى تنفسية حادة مشددا على ضرورة الالتزام بالعادات الصحية كغسل الأيدي واستخدام المحارم عند العطاس أو السعال اضافة الى تجنب الاختلاط بمرضى لديهم حالات تنفسية حادة قدر الإمكان.

يذكر أن وزارة الصحة أصدرت قرارا بشأن آلية التعامل مع حالات العدوى التنفسية الحادة والشديدة «ساري» ومنها حالات الإصابة بفيروس «كورونا» باعتباره أحد الأمراض السارية الخطرة المؤثرة على الصحة العامة.

«البلدية»: حزمة

ومحلات السوبر ماركت من قبل الجمهور، لافتاً إلى انه من منطلق حرص البلدية على سلامة الأغذية المتداولة في جميع المؤسسات والمنشآت الغذائية ومطابقتها للاشتراطات الصحية كان لابد من تكثيف الرقابة عليها نظراً لما تسببه ارتفاع درجات الحرارة بدور رئيسي في تسريع عملية فساد الأغذية في حال عدم حفظها في الأماكن غير المناسبة أو المهيأة صحياً.

وأكد عمادي في تصريح صحافي أن البلدية وجرياً على عادتها السنوية في مثل تلك المواسم فإنها وضعت خطة محكمة ومتكاملة من خلال قطاعاتها الثلاثة التي تشمل «العاصمة والجهراء»، «الفروانية والأحمدي»، «حولي ومبارك الكبير»، بهدف مواجهة أي مخالفات أو تجاوزات من قبل بعض أصحاب المحلات الغذائية إلى جانب تكثيف عمليات الرقابة والمتابعة الميدانية على مختلف الأنشطة الغذائية والأخرى ذات العلاقة بتداول وتخزين وتوزيع الأغذية بغرض التأكد من التزامها بالاشتراطات الصحية الخاصة بتخزين وتداول المواد الغذائية وقواعد النظافة العامة لضمان وصولها للمستهلك بشكل صحي وآمن.

مصر: معركة

وفي هذا السياق، أعلن المستشار أحمد الزند، رئيس نادي القضاة، أن جميع أعضاء أندية القضاة وأعضاء النيابة العامة دخلوا امس في اعتصام مفتوح بدار القضاء العالي، وذلك حتى وقف مناقشة قانون السلطة القضائية من قبل مجلس الشورى. وأوضح الزند أن «القضاة وأعضاء النيابة العامة سيقومون بأداء مهام عملهم صباحا ويعتصمون ليلاً حتى لا يصيب المواطنين أي ضرر».

وأوضح الزند أن القضاة خلال اجتماعهم مع المجلس الأعلى أكدوا رفضهم التام لمناقشة قانون السلطة القضائية في مجلس الشورى، الذي تنتمي الأغلبية منه إلى تيار سياسي «يعادي القضاة ويحاول التعدي على سلطاتهم»، بحسب وصفه. كما أكد رئيس نادي القضاة رفضه التام لما وصفه بـ«استعداء مجلس الشورى للقضاة وهجومه الشرس ضدهم»، وطالب المجلس بـ«الكف عن هذا الهجوم ووقف مناقشة قانون السلطة القضائية»، الذي اعتبره تدخلا سافرا في شؤون القضاة، وأطلق الزند على القوانين الثلاثة المعروضة بشأن السلطة القضائية مسمى «القوانين الهادمة للسلطة القضائية»، مشيرا إلى أنها «وضعت من أجل الانتقام من القضاة، الذين طالما دافعوا عن النزاهة».

وفي المقابل، ذكرت صحيفة «الأهرام» أن أعضاء لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الشورى طلبوا من الجهاز المركزي للمحاسبات تقديم تقرير عن إجمالي ما يحصل عليه القضاة من أجور لمعرفة حقيقة عدم تحصيل ضريبة كسب العمل من رواتبهم.

روسيا تتهم

وصرح لافروف بأن تأييد الولايات المتحدة لمشروع القرار الذي سيدين «انتهاكات فادحة واسعة النطاق وممنهجة لحقوق الانسان» من جانب السلطات السورية وميليشيات موالية لها يسير في اتجاه معاكس للجهود الامريكية الروسية لعقد مؤتمر للسلام.

وقال لافروف في مؤتمر صحافي في موسكو بعد محادثات مع وزراء خارجية من دول أمريكا اللاتينية «وفد الولايات المتحدة يروج بقوة لهذه المبادرة الضارة تماما». وأضاف ان مشروع القرار «أحادي الجانب ويبعث على الاشمئزاز» وشبهه بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للامم المتحدة في وقت سابق من الشهر الجاري الذي قال عنه انه يهدف الى وضع عقبات في طريق الجهود الامريكية – الروسية للتوصل الى حل سلمي، وقال لافروف انه من غير المقبول تأييد مؤتمر السلام الذي يرعاه مع وزير الخارجية الامريكي جون كيري وفي الوقت نفسه «اتخاذ خطوات هي في الاساس تهدف الى تقويض هذا الاقتراح».

وكرر لافروف تمسك روسيا بدعوة ايران للمشاركة في المؤتمر وهي فكرة ترفضها فرنسا وقال انه يجب اقناع معارضي الرئيس السوري بشار الاسد بالدخول في مفاوضات «دون شروط» مثل شرط تنحيه عن السلطة.

وبحث مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة امس في جلسة طارئة مشروع قرار تقدمت به الولايات المتحدة وتركيا وقطر يدين استخدام الحكومة السورية «مقاتلين أجانب» في المعارك الدائرة في بلدة القصير الاستراتيجية.

ويحذر مشروع القرار غير الملزم، من أن وجود المقاتلين الأجانب في القصير «يشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الإقليمي».

كما يدعو مشروع القرار السلطات السورية إلى «السماح للأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الدولية بالوصول إلى المدنيين الذين تأثروا بالعنف، وعلى الأخص في القصير».

بورما: المسلمون

وذكر عدة شهود أن الرجل رش المرأة بالوقود وأشعل فيها النار، وبعد أن اعتقلت الشرطة الرجل حاصر بوذيون محليون محطة البنزين وطالبوا بتسليمهم الرجل، وحينما رفض طلبهم أشعلوا النار في دراجات نارية قريبة وهاجموا مسجد مايوما بالقرب من سوق لاشيو.

وأوضح الشهود أن الحكومة فرضت في المدينة قانون الطوارئ الذي يحظر التجمعات العامة والمسيرات والخطب، جاء هذا العنف في أعقاب اضطرابات بين المسلمين والبوذيين في أجزاء أخرى من ميانمار خلال الاثني عشر شهرا الماضية، ومن ذلك معارك في مدينة ميكتيلا في مارس الماضي أودت بحياة زهاء 44 شخصا معظمهم مسلمون، وأحرقت فيها عدة أحياء للمسلمين، وفقد قرابة 12 الف شخص منازلهم.